

سياسات دعم وتمويل المشاريع الصغيرة في العراق

علي فريد عبدالكريم
البنك المركزي العراقي
المديرية العامة للإستثمارات

قائمة المحتويات

الموضوع
المقدمة
المبحث الأول: المشاريع الصغيرة في العراق، الواقع والتطور
أولاً: تشخيص واقع البطالة في العراق
ثانياً: تحليل واقع المشاريع الصغيرة في العراق
ثالثاً: تحديات ومشاكل المشاريع الصغيرة في العراق
رابعاً: الأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة في العراق
خامساً: تطور تمويل المشاريع الصغيرة في العراق
المبحث الثاني: برامج القروض لتمويل المشاريع الصغيرة في العراق (دراسة تحليلية)
أولاً: برنامج وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
ثانياً: برنامج تمويل المشاريع الصناعية
ثالثاً: برنامج تمويل المشاريع الزراعية
رابعاً: برنامج المصارف العراقية الخاصة
خامساً: برنامج مقترح لتمويل المشاريع الصغيرة في العراق
الإستنتاجات والتوصيات
المصادر
المستخلص باللغة العربية
المستخلص باللغة الانكليزية

المقدمة:

تُعاني المشاريع الصغيرة في العراق من مشاكل عديدة تعترض تطوُّرها وتنميتها، وهي بحاجة إلى سياسات مناسبة لمواجهة تلك المشاكل، لذا يكون من الضروري العمل على إنجاز بعض المتطلبات التنظيمية الأساسية لمساندة هذه المشاريع وتنميتها. ولا بُد من أي استراتيجية تنموية وعلى إختلاف الفلسفة الاقتصادية أن تضع ضمن سياساتها تنمية قطاع المشاريع الصغيرة والإستمرار في تقديم الدعم اللازم وزيادة عدد المستفيدين منها لتوفير فرص عمل وخصوصاً إن مشكلة البطالة ترمي بظلالها وآثارها السلبية على الدول النامية ومنها العراق.

مشكلة الدراسة: وجود صعوبات ومعوقات عديدة تواجه تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق.

فرضية الدراسة: إن القروض الميسرة هي وسيلة رئيسية وفعّالة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة والتمويل المطلوب من القطاع العام أو الخاص.

أهمية الدراسة: إن إتجاه القروض نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة سيُساهم في دعم قدرات الاقتصاد الوطني ومعالجة مشكلة البطالة في العراق.

هدف الدراسة: توفير قنوات متعددة ومتنوعة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق.

منهجية الدراسة: إعتمدت الدراسة على وصف وتحليل البيانات والمعلومات المتوفرة.

هيكلية الدراسة: تضمنت الدراسة مبحثين، فضلاً عن الإستنتاجات والتوصيات، إهتم المبحث الأول بواقع وتطوُّر المشاريع الصغيرة في العراق، أما المبحث الثاني فتناول تحليل برامج القروض لتمويل المشاريع الصغيرة في العراق.

المبحث الأول

المشاريع الصغيرة في العراق، الواقع والتطور

أولاً: تشخيص واقع البطالة في العراق

في البداية لا بد من معرفة مفهوم البطالة والتي تعني ظاهرة إختلال التوازن في سوق العمل، بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل مُنتج، رغم إنه راغب وقادر على القيام بالعمل.

إن سوق العمل في العراق يتميز بارتفاع نسبة العاملين من الذكور نسبةً إلى مشاركة منخفضة من الإناث وهو أمر لا يختلف فيه عن الدول المجاورة، ومن أبرز الخصائص المميزة لسوق العمل في العراق هو ارتفاع معدل نمو العرض من العمل نتيجةً لارتفاع معدل نمو السكان والقوى العاملة يقابله تباطؤ نمو الطلب على العمل، والذي هو ناجم عن عدة عوامل أبرزها قلة التخصيصات المالية المُعدة لأغراض الإستثمار الناتجة عن أسباب غير اقتصادية كالحروب التي خاضها العراق في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين ومن ثم الحصار الاقتصادي الذي إستمر لغاية عام 2003، والتي أدت إلى تراجع النمو الاقتصادي والذي سبب بدوره ضعفاً في القدرة على خلق وتوليد فرص العمل، كما أن تواضع مستويات الإنتاج وضعف كفاءة الإدارة نتج من خلالها تزايد مشكلة البطالة خاصةً بين شريحة الشباب الحاصلين على مستويات علمية متقدمة.

ونظراً لحساسية هذا الموضوع، فقد قامت وزارة التخطيط ممثلة بالجهاز المركزي للإحصاء ودائرة تخطيط القوى العاملة بتنفيذ مسح التشغيل والبطالة وفق مؤشرات منظمة العمل الدولية (ILO)، حيث أشارت نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2003 إلى أن معدل البطالة بين السكان بعمر (15-65) سنة في العراق (عدا إقليم كردستان) بلغ (28.1%) لكلا الجنسين، ويُشكّل معدل بطالة الذكور (30.2%) بينما لا يتجاوز معدل بطالة الإناث

(16.0%)، وعلى مستوى البيئة فقد بلغ معدل البطالة في المناطق الحضرية (30.0%) مقابل (25.4%) في المناطق الريفية⁽¹⁾.

وأظهرت نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2004 إن معدل البطالة بين السكان بعمر (15-65) سنة في العراق (عدا إقليم كردستان) بلغ (26.8%) لكلا الجنسين، ويُشكّل معدل البطالة بين الذكور (29.4%) بينما لا يتجاوز هذا المعدل بين الإناث (15.0%)، وعلى مستوى البيئة فقد بلغ معدل البطالة في المناطق الحضرية (27.7%) مقابل (25.7%) في المناطق الريفية⁽²⁾.

وأكدت نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2005 إن معدل البطالة بين السكان بعمر (15-65) سنة في العراق (عدا محافظة الانبار ومحافظات إقليم كردستان) بلغ (17.97%) لكلا الجنسين، يُشكّل معدل البطالة بين الذكور (19.22%) بينما لا يتجاوز هذا المعدل بين الإناث (14.15%)، وعلى مستوى البيئة فقد بلغ معدل البطالة في المناطق الحضرية (19.27%) مقابل (16.09%) في المناطق الريفية⁽³⁾.

وأشارت نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2006 إلى أن معدل البطالة بين السكان بعمر (15-65) سنة في العراق عدا محافظات (اربيل، دهوك، الانبار) بلغ (17.5%) من قوة العمل كما أن المعدل للإناث يزيد على المعدل للذكور، حيث بلغ معدل البطالة عند الإناث (22.65%) مقابل (16.16%) عند الذكور⁽⁴⁾.

كما أظهرت نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2008 إن معدل البطالة بين السكان بعمر (15-65) سنة في كل العراق بلغ (15.34%) لكلا الجنسين، يُشكّل معدل البطالة بين

(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الاجتماعي، نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2003، بغداد، مايس 2004، ص 8.

(2) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الاجتماعي، نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2004، بغداد، كانون الاول 2004، ص 5.

(3) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2005، بغداد، كانون الاول 2005، ص 8.

(4) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2006، بغداد، تموز 2007، ص 7.

الذكور (14.33%) وبين الإناث (19.64%)، وعلى مستوى البيئة فقد بلغ معدل البطالة في المناطق الحضرية (16.85%) مقابل (13.34%) في المناطق الريفية⁽¹⁾.

ثانياً: تحليل واقع المشاريع الصغيرة في العراق

من خلال البيانات المتوفرة للمدة (1990-2009) الخاص بالمشاريع الصناعية الصغيرة نستطيع أن نتلمّس أهم المتغيرات في أعداد المشاريع الصناعية العاملة وعدد العاملين فيها والتغير الواضح في هذه المؤشرات الإحصائية الرئيسية، ويمكن تلخيصها كالآتي:

1- عدد المشاريع الصناعية الصغيرة:

يُلاحظ من الجدول (1) إن عدد المشاريع الصغيرة بلغ (46419) مشروع عام 1990، في حين إنخفض عدد المشاريع خلال عام 1993 إلى نحو (31769) مشروع، ثم إستمر بالإنخفاض إلى (26423) مشروع عام 1994، ويعود ذلك إلى قيام حرب الخليج الثانية عام 1991 وفرض الحصار الاقتصادي على العراق وإنسحاب عدد كبير من المشاريع وتوقفها عن العمل بسبب قلّة السيولة والتي أدت إلى تراجع عدد المشاريع الصغيرة، وعلى أثر تنفيذ مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) بدأ الاقتصاد العراقي بالتحسّن وأخذت المشاريع الصغيرة بالتزايد التدريجي، إذ بلغ عدد هذه المشاريع في عام 1995 (30948) مشروع، وارتفع إلى (31439) مشروع عام 1996، وبعد ذلك نلاحظ إنخفاض عدد المشاريع الصغيرة في الأعوام (1997-1998-1999) على التوالي ويعود هذا الإنخفاض إلى إنتقال بعض المشاريع إلى حجم أكبر أو بعضها توقف عن العمل لقلّة مردوداتها أو وجود مجالات أخرى للإستثمار، وبعد تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء وتقديم الحكومة برامج للإعفاءات الضريبية والتحسّن النسبي في الوضع الاقتصادي في عام 2000 شهدت المشاريع الصغيرة توسعاً ملحوظاً إذ إرتفعت أعدادها من (29467) مشروع عام 1999 إلى (77167) مشروع عام 2000، ونلاحظ إرتفاع كبير في عدد المشاريع الصغيرة

(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2008، بغداد، نيسان 2009، ص 6.

في عامي 2000 و 2001 بالمقارنة مع السنوات السابقة وهذا ناجم عن دخول مشاريع أخذت تُمارس أعمالها في مجال الخدمات الصناعية (ورش تصليح المكائن، تصليح السيارات، أعمال الصيانة، إلخ)، كما نلاحظ الإنخفاض التدريجي في عدد المشاريع الصغيرة خلال المدة (2000-2004) وخاصةً بعد عام 2003 إذ إنخفض إلى (17599) مشروع عام 2004 ويعود هذا الإنخفاض الكبير إلى تغيير النظام السياسي في عام 2003 وإنهيار البنى التحتية نتيجةً لظروف الحرب وعدم الإستقرار الأمني وتعرض عدد من المشاريع إلى التخريب، وإن الإهتمام المتزايد بالمشاريع الصغيرة خلال المدة (2005-2009) أدى إلى حدوث تطوّر ملموس ففي عام 2005 بلغ عدد المشاريع الصغيرة (10088) مشروع، وإرتفع بعد ذلك إلى (13406) مشروع عام 2007، أما في عام 2009 إنخفض إلى (10289) مشروع ويعود هذا الإنخفاض إلى إنتقال بعض المشاريع إلى حجم أكبر أو بعضها توقف عن العمل لقلةً مردوداتها أو وجود مجالات أخرى للإستثمار.

2- عدد العاملين:

يُلاحظ من الجدول (1) إن عدد العاملين في المشاريع الصغيرة عام 1990 بلغ (106473) عامل، وأخذ بالإنخفاض المتذبذب حتى وصل عام 1994 إلى (69054) عامل، ويعود ذلك إلى الحصار الاقتصادي المفروض على البلد وتوقف الكثير من المشاريع الصغيرة كما أشرنا إليه سابقاً، وقد شهدت المدة (1995-1999) تذبذباً واضحاً في عدد العاملين كما هو حال عدد المشاريع الصغيرة، إذ بلغ عدد العاملين عام 1995 نحو (73220) عامل ثم إنخفض إلى (62331) عامل عام 1999، وقد بلغ عدد العاملين أعلى مستوى له عام 2000 إذ إرتفع إلى نحو (164579) عامل، وفي عام 2001 وصل إلى (142724) عامل، ونلاحظ إرتفاع كبير في عدد العاملين في عامي 2000 و 2001 مقارنةً مع السنوات السابقة ويعود ذلك إلى دخول مشاريع أخذت تُمارس أعمالها في مجال الخدمات الصناعية، ثم إنخفض عدد العاملين خلال المدة (2000-2004) حيث بلغ (50207) عامل عام 2003، ووصل في عام 2004 إلى (64338) عامل، ويعود هذا الإنخفاض إلى التغيير الذي شهده العراق عام 2003، فضلاً عن المنافسة القوية بين منتجات هذه المشاريع والمنتجات المستوردة ذات الأسعار المنخفضة والذي أدى إلى توقف الكثير من المشاريع

الصغيرة، أما في عام 2005 وصل هذا العدد إلى (36379) عامل، وارتفع إلى (53679) عامل عام 2007، ثم إنخفض إلى (27780) عامل عام 2009.

ويرى الباحث إن الوضع غير الاعتيادي الذي عايشه الاقتصاد العراقي أدى إلى حدوث تذبذب واضح في أعداد المشاريع الصغيرة وعدد العاملين فيها خلال المدة المدروسة.

جدول (1)

عدد المشاريع الصناعية الصغيرة وعدد العاملين فيها للمدة (1990-2009) في العراق

السنة	عدد المشاريع الصناعية الصغيرة	عدد العاملين
1990	46419	106473
1991	40398	84667
1992	25899	55768
1993	31769	77566
1994	26423	69054
1995	30948	73220
1996	31439	76666
1997	31040	71353
1998	25136	56121
1999	29467	62331
2000	77167	164579
2001	69090	142724
2002(*)	-	-
2003	17929	50207
2004	17599	64338
2005	10088	36379
2006	11620	46494
2007	13406	53679
2008(**)	-	-
2009	10289	27780

الجدول من عمل الباحث بالإعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي، تقارير المنشآت الصناعية الصغيرة لسنوات مختلفة، بغداد.

(*) لم يصدر تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة 2002.

(**) لم يصدر تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة 2008.

ثالثاً: تحديات ومشاكل المشاريع الصغيرة في العراق

رغم توفر الموارد المادية والبشرية في العراق إلا أن قطاع المشاريع الصغيرة فيه ظلّ يُعاني الكثير من المشاكل التي تعترض تطوّره وتنميته، ومن أبرز تحديات ومشاكل المشاريع الصغيرة في العراق هي:

1- تعثر تمويل المشاريع الصغيرة وقلة تعامل المصارف معها لعدم توفر الضمانات اللازمة التي تطلبها المصارف.

2- أخذت تُمارس الأنشطة الاقتصادية بصورة غير قانونية (الاقتصاد غير الرسمي)، إذ لا تخضع معظم هذه المشاريع لرقابة الحكومة ولا تدخل مدخلاتها ومخرجاتها في حسابات الدخل ولا تلتزم بالتشريعات الصادرة من الدولة ولا تستخدم دفاتر محاسبية.

3- ضعف فاعلية مراكز البحث والتدريب في تأهيل كفاءات أصحاب الأعمال، وعدم وجود جهات علمية متخصصة ومُعتمدة تعمل على تقديم الإستشارات الاقتصادية والمالية والقانونية والمحاسبية والتقنية.

4- الإفتقار إلى خدمات الدعم والتشبيك وربط المشروع مع مؤسسات الدعم التقني والفني أو مع المؤسسات البحثية وشبكات الأعمال الدولية للمساعدة على نقل التكنولوجيا.

5- عدم وجود مؤسسة حكومية مركزية متخصصة تعنى بتطوير القطاع الخاص وتوفير الدعم له على مستوى المشاريع الصغيرة لتكون هي المرجعية المركزية لرعاية تلك المشاريع وتوفير كافة سبل النهوض بواقعها، على عكس ما نشاهده في الكثير من الدول النامية والمتقدمة بوجود مؤسسات ذات مستوى عالي لرعاية تلك المشاريع تصل إلى مستوى وزارة وتهتم بكل تفاصيل دعم هذا القطاع.

6- قلة الخدمات وترديّ البنى التحتية وعدم وجود تجمعات صناعية حديثة تتوفر فيها كافة الخدمات من الطاقة الكهربائية والوقود والطرق ويرتبط الأمر بعدم وجود مؤسسة تهتم بالمناطق والمدن الصناعية.

7- عدم قدرة منتجات هذه المشاريع من المنافسة أمام المنتجات الأجنبية الرديئة ذات الأسعار المنخفضة التي تغزو الأسواق المحلية، وذلك لإرتفاع تكاليف الإنتاج بسبب غياب الخدمات التي تحتاجها المشاريع الصغيرة.

8- إن صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال في العراق تُعد من الصعوبات الرئيسية التي تواجه عمل المستثمرين المحليين وذلك بسبب الإجراءات المُعقَّدة التي تتطلبها عملية الحصول على الإجازات والتراخيص وغيرها، وفي أحدث دراسة إحصائية قام بها البنك الدولي عن مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال حيث احتل العراق الترتيب (166) من أصل (186) دولة، واحتلت سنغافورة الترتيب الأول عالمياً، أما على المستوى العربي فاحتل العراق المرتبة الأخيرة في التقرير الخاص بسهولة ممارسة الأعمال.

رابعاً: الأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة في العراق

لقد مرّ الاقتصاد العراقي بمرحلة أثرت بشكل واضح في معدلات النمو الاقتصادي فيه وجعلته غير قادر على مواجهة التحديات التي يفرضها الاقتصاد العالمي، ولا زال معدل النمو في الاقتصاد العراقي أقل من المستوى المطلوب لمواجهة ظاهرة البطالة فيه، إضافةً إلى ضعف قدرته في مواجهة عمليات إعادة إعمار قطاعاته الإنتاجية الأساسية وإستغلال موارده الاقتصادية وإستعادة طاقاته الإنتاجية الطبيعية وعدم القدرة على بناء مشاريع ذات محتوى تكنولوجي متقدم، تبقى الحاجة إلى تلك الأنشطة كثيفة العمل التي يمكن أن تلعب دوراً هاماً في توفير فرص العمل وتساعد على التخفيف من حدة البطالة.

وعلى الرغم من غياب الإحصائيات الدقيقة ودراسات التقييم والمسوحات الإحصائية الدورية المنتظمة وخاصةً خلال العقدين الماضيين والمسوحات الخاصة بالمردود الاقتصادي للمشاريع الصغيرة في العراق، إلا أن إستقراء الواقع الاقتصادي في العراق يُبيّن إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تُمثّل أكثر من (99%) من مشاريع القطاع الخاص غير الزراعي في العراق وتساهم تقريباً في توفير غالبية فرص العمل التي يوفرها هذا القطاع، وحيث أن التوجه العام في السياسة الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة يتجه نحو نقل أعباء

العملية الإنتاجية من القطاع العام إلى القطاع الخاص إضافةً إلى تزايد معدلات نمو السكان وتنامي الطلب الكلي الذي يتطلب عدداً كبيراً من فرص العمل الجديدة فإنه يتعين على المشاريع الصغيرة إعادة هيكلة نشاطها حتى نستطيع في ظل الإستراتيجيات والسياسات التنموية المتوقعة استثمار الموارد الإنتاجية المتاحة بكفاءة وبشكل يُشجّع على إستمرارية وكفاءة الخدمات التي يمكن أن تقدمها المنظمات الحكومية وغير الحكومية بهدف تحسين جودة العملية التنموية التي يجب أن تكون من الأهداف الأساسية للسياسات والإستراتيجيات التي تستهدف هذا القطاع، ورغم أهمية المشاريع الصغيرة فإن السمة الغالبة لها في الدول النامية عموماً وفي العراق خاصةً هي إنها تعمل في أنشطة تقليدية تنسم بإنخفاض الإنتاجية وصغر حجم الأسواق المحلية، كما أن غالبية المشاريع الصغيرة في العراق متدنية المستوى من ناحية الكفاءة وهي تسعى في الظروف التي يعيشها الاقتصاد العراقي إلى البقاء فحسب رغم أن بعضها يمتلك القدرة على الإستمرار على المدى الطويل وفقاً للمعايير الاقتصادية.

وتؤدي المشاريع الصغيرة دوراً بالغ الأهمية في إطار خدمة الفرد والمجتمع والاقتصاد على المستويين المحلي والعالمي، فضلاً عن إسهامها في حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الكثير من الدول النامية ومنها العراق، إذ أصبحت المشاريع الصغيرة محل إهتمام معظم الدول لإرتباط هذه المشاريع بالكثير من القضايا المتمثلة بالآتي:

1- تتمثل أهمية المشاريع الصغيرة بدورها في القضاء على مشكلتي الفقر والبطالة وإحتواء الآثار الاجتماعية السلبية، وذلك لقدرتها الإستيعابية في تشغيل القوى العاملة وتوفير فرص العمل لأعداد كبيرة من أفراد المجتمع.

2- إمتلاك المشاريع الصغيرة للمرونة الكافية التي تُمكنها من الإنتشار في مختلف المدن الصغيرة الريفية والحضرية بما يجعلها قادرة على التوسع وهذا يؤدي إلى التوازن الإقليمي والجغرافي للتنمية الاقتصادية.

3- تُسهم المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والعمالة والإدخار والاستثمار والصادرات.

4-الإسهام في تحقيق التكامل بين المشاريع الصغيرة والكبيرة الحجم، وتنويع وتوسيع هيكل الإنتاج، إذ تُعتبر المشاريع الصغيرة مُغذّية ومُكمّلة للمشاريع الكبيرة.

خامساً: تطوّر تمويل المشاريع الصغيرة في العراق

ندرج في أدناه أهم المؤشرات الخاصة لدعم المشاريع الصغيرة وزيادة وسائل تمويلها في العراق وكما يلي:

1-إن الطلب على خدمات التمويل الصغير في العراق كبير جداً، بالرغم من عدم توفر دراسات اقتصادية ومؤشرات إحصائية حديثة.

2-تشكّل المشاريع الصغيرة الجزء الأكبر من المشاريع الاقتصادية القائمة في العراق وأغلبها بحاجة إلى قروض مُيسّرة، وتتنوع هذه المشاريع ما بين المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية والورش الفنية المختلفة.

3-منحت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق (73501) قرض مُيسّر لتمويل المشاريع الصغيرة في العراق بمبلغ قدره (322,273,817) دولار للمدة (2007-2010)، وهذه القروض شملت مشاريع صناعية وزراعية وتجارية وخدمية، وتراوحت مبالغ القروض الممنوحة ما بين (3-10) مليون دينار مُنحت حسب طبيعة وحاجة المشروع.

4-في عام 2007 تضمّن برنامج تمويل المشاريع الصناعية في العراق إقراض (1636) مشروع صناعي في محافظة بغداد وبمبلغ إجمالي قدره (19,998,000) دولار، وتراوحت مبالغ القروض الممنوحة ما بين (5000-19000) دولار مُنحت حسب نوع وحاجة المشروع.

وفي عام 2008 تم إقراض (5414) مشروع صناعي في كل المحافظات العراقية وبمبلغ إجمالي قدره (93,364,000) دولار، وتراوحت مبالغ القروض الممنوحة ما بين (8000-24000) دولار مُنحت حسب نوع وحاجة المشروع.

5-إن إجمالي مبالغ القروض الممنوحة في إطار العمل ببرنامج تمويل المشاريع الزراعية في العراق بلغت (922.5) مليار دينار منذ إنطلاقها في 2008/8/1 ولغاية

2011/8/22، وإن مبالغ القروض الممنوحة توزعت على (56864) مشروع زراعي، ووصلت مبالغ القروض الممنوحة إلى حد (50) مليون دينار مُنحت حسب حاجة المشروع.

6- منحت الشركة العراقية للكفالات المصرفية في عام 2006 وخلال ثلاث سنوات (1400) قرض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق وبمبلغ إجمالي قدره (26) مليار دينار، وهذه القروض شملت مجالات وأنشطة مختلفة، وتراوحت مبالغ القروض الممنوحة ما بين (5000-50000) دولار مُنحت حسب حاجة المشروع.

7- في عامي 2009 و2010 منحت الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (440) قرض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق وبمبلغ إجمالي مخصص قدره (6) مليون دولار، وهذه القروض شملت مجالات وأنشطة مختلفة، وتراوحت مبالغ القروض الممنوحة ما بين (6-300) مليون دينار مُنحت حسب حاجة المشروع.

8- قدّمت العديد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإقراضية الأجنبية التي تأسست في العراق قروضاً ومُنح مُيسّرة لشرائح إجتماعية كبيرة في عدد من محافظات العراق، إلا أنها لا تُغطّي الحاجة المتزايدة لهذا النوع من القروض الهادفة إلى تطوير الاقتصاد العراقي ومعالجة مشكلة البطالة.

المبحث الثاني

برامج القروض لتمويل المشاريع الصغيرة في العراق (دراسة تحليلية)

أولاً: برنامج وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

ارتبط مشروع القروض الصغيرة في العراق بالجانب الاجتماعي التأهيلي أكثر من كونه برنامجاً اقتصادياً يُشكّل قيمة مضافة إلى الدخل القومي، وإن القروض الصغيرة التي صُمّ لها برنامج خاص عام 2007 هو مرتبط بمشروع شبكة الحماية الاجتماعية التي بينهما علاقة قوية قائمة على أساس وحدة الهدف وهو الحد من الفقر ومعالجة مشكلة البطالة، وهذه القروض تُعتبر من القروض المُيسّرة لأن القرض لا يتضمن أي مبلغ للفائدة مع طول فترة تسديد القرض وإعطاء فترة سماح معينة.

تضمّن تطبيق برنامج القروض المُيسّرة مرحلتين مع تخصيص مبالغ لكل محافظة وحسب الكثافة السكانية وكما يلي:

1- المرحلة الأولى (عام 2007):

- ابتدأت المرحلة الأولى في نيسان 2007 ولمحافظة بغداد فقط في البداية وبتخصيص مبلغ (30) مليون دولار لتنفيذ البرنامج.
- تم التوسّع بالتطبيق ليشمل كافة المحافظات في العراق عدا محافظات إقليم كردستان وخصّص مبلغ (15) مليون دولار لكل من محافظات (ميسان، ذي قار، واسط، المثنى، النجف الاشرف، الديوانية، بابل، كربلاء المقدسة، صلاح الدين، الأنبار، ديالى، كركوك)، أما محافظات (البصرة، نينوى) فقد خصّص مبلغ (25) مليون دولار لكل محافظة.

أما الفئات المشمولة للمرحلة الأولى هي:

- العاطلون عن العمل من خريجي الكليات والمعاهد والذين قُطعت عنهم إعانة شبكة الحماية الاجتماعية.

- المُهَجَّر العائد إلى منطقة سكناه.
- صاحب محل متضرر نتيجة العمليات الإرهابية.

2- المرحلة الثانية (عام 2008):

إبتدأت المرحلة الثانية في بداية عام 2008، وهي تكملة للمرحلة الأولى وبزيادة التخصيصات المالية لكل المحافظات وبالشكل التالي:

- زيادة التخصيص إلى بغداد ليصل إلى (60) مليون دولار.
- زيادة التخصيص إلى البصرة ونيوى ليصل إلى (60) مليون دولار.
- زيادة التخصيص إلى بقية المحافظات ليصل إلى (36) مليون دولار.

وبهذا أصبح إجمالي المبالغ التي خُصصت لتنفيذ برنامج القروض المُيسَّرة بمرحلتيه (612) مليون دولار.

أما الفئات المشمولة للمرحلة الثانية هي:

- العاطلون عن العمل من خريجي الكليات والمعاهد والذين قُطعت عنهم إعانة شبكة الحماية الاجتماعية.
- المُهَجَّر العائد إلى منطقة سكناه.
- صاحب محل متضرر نتيجة الإرهاب.
- العائلة المتضررة نتيجة الأعمال الإرهابية ممن فقدت مُعيّلها أو تضررت بنسبة (50%).

- العاطل عن العمل المسجّل في قاعدة بيانات مراكز التشغيل.

ومن ضمن شروط الحصول على القرض هو إن طالب القرض يدير المشروع بنفسه، ويعتمد مبلغ القرض وقبوله على طبيعة المشروع وتقديرات لجنة الجدوى الاقتصادية وضمن حدود (3-10) ملايين دينار عراقي، ويتم تسديد المبلغ خلال مدة (5) سنوات ويعتمد ذلك على مبلغ الإقراض عدا فترة سماح من (6) أشهر للمحلات المتضررة و (12) شهر لباقي الفئات من تاريخ إستلام الدفعة الأولى من المصرف.

ومن الممكن توضيح ما تم تحقيقه من خلال النتائج التي وصل إليها البرنامج وحسب الجدول (2) الذي يوضح مقارنة في عدد المعاملات المخطط إنجازها والمنجزة فعلاً ونسب التنفيذ والمعاملات المرسلّة إلى فروع مصرف الرافدين والمصرف منها ونسب التنفيذ والإعتمادات المخصصة للمشروع والمستنفذ منها ونسب التنفيذ لغاية 2010/11/30 مبوّباً على منافذ الإقراض وكما يلي:

جدول (2)
بيانات برنامج القروض المُيسّرة للفترة (2007-2010) في العراق

ت	المنفذ	عدد المعاملات المخطط إنجازها	عدد المعاملات المنجزة فعلاً	نسب الإنجاز %	عدد المعاملات المرسلة إلى فروع المصرف	عدد المعاملات المنفذة من قبل فروع المصرف	نسب التنفيذ %	الإعتمادات المالية المخصصة لعمليات الإقراض مليون (\$)	المستنفذ من الإعتمادات المالية (\$)	نسب التنفيذ %
1	بغداد	16000	15890	99	13977	12613	91	60	62,865,229	105
2	نينوى	10000	10278	103	8769	7823	89	60	34,560,000	55
3	كركوك	7000	4938	74	3665	3665	100	36	15,708,000	44
4	صلاح الدين	7000	3556	51	3393	3365	99	36	16,215,800	45
5	الانبار	7000	4546	65	3101	3010	97	36	14,906,000	41
6	ديالى	7000	2891	41	2491	2454	99	36	4,840,000	13
7	بابل	7000	6454	92	5636	5337	95	36	26,023,700	72
8	كربلاء المقدسة	7000	4587	66	4352	4089	94	36	18,282,300	51
9	النجف الاشرف	7000	6472	92	6054	5612	93	36	26,825,300	75
10	الديوانية	7000	6228	89	5299	3870	73	36	17,348,388	48
11	المتن	7000	3674	53	3369	3346	99	36	13,336,500	37
12	واسط	7000	7083	101	5956	5746	96	36	23,083,200	64
13	ميسان	7000	4371	63	3047	3033	100	36	9,678,600	27
14	الناصرية	7000	4885	70	4512	3443	76	36	13,956,900	39
15	البصرة	10000	7718	77	6592	6095	92	60	24,643,900	41
المجموع		120000	93571	%78	80213	73501	%92	612	322,273,817	%53

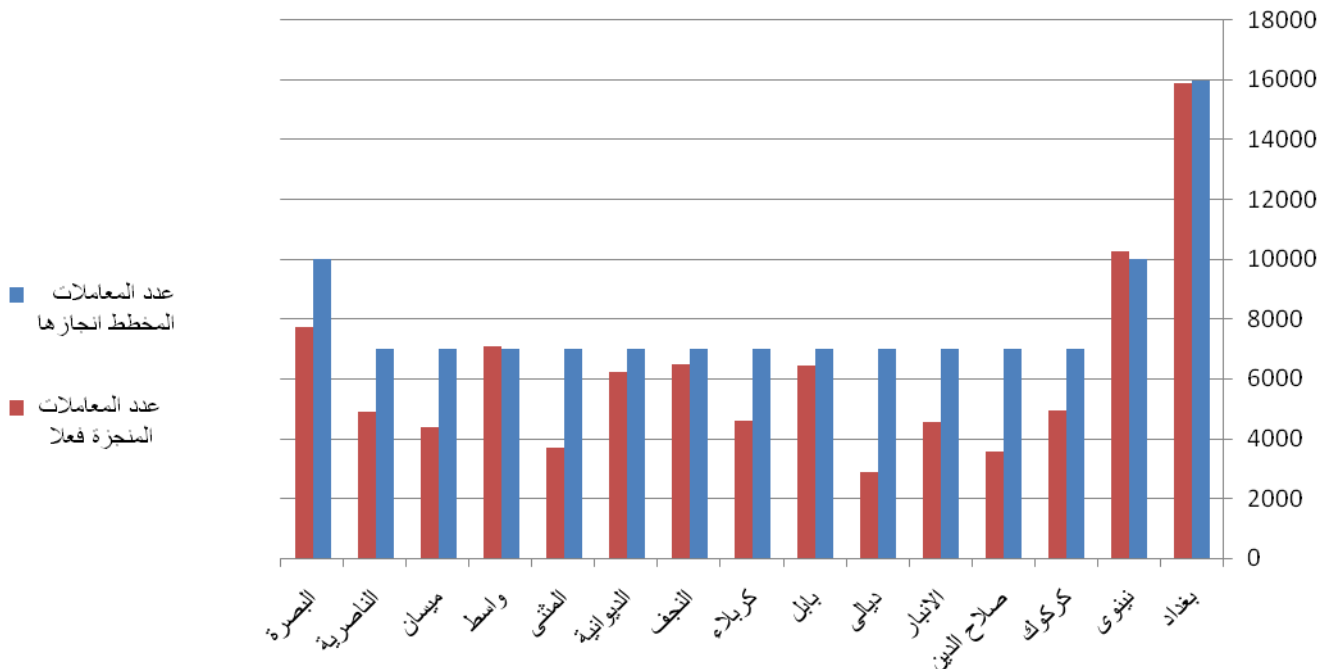
المصدر: بيانات برنامج القروض المُيسّرة للفترة (2007-2010) في العراق، وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، دائرة العمل والتدريب المهني، قسم دعم المشاريع وخلق فرص العمل، بغداد، 2011.

من خلال الجدول (2) نلاحظ أن هناك فرق بين عدد المعاملات المخطط إنجازها والمعاملات التي أُنجزت فعلياً حيث نلاحظ إن محافظات مثل نينوى وواسط قد زادت عن المخطط لها بنسبة قليلة وهذا يُمثّل زيادة الطلب على المشاريع الصغيرة من قبل المواطنين في تلك المحافظات.

وفي محافظات أخرى مثل ديالى وصلاح الدين والمثنى نلاحظ أن هناك إقبال ضعيف مقارنةً ببقية المحافظات ويعود ذلك لأسباب كثيرة أهمها الوضع الأمني غير المستقر في تلك المحافظات وأيضاً وجود مركز واحد في المحافظة وعدم وجود آلية عمل ثابتة لبرنامج القروض، بل هناك آلية متغيرة وحسب حالة مقتضيات العمل والتي من الممكن أن تكون متوفرة أو سهلة التنفيذ في بعض المحافظات وصعبة أو تواجه عقبات في البعض الآخر، ويمكن توضيح ما سبق بيانياً من خلال الشكل (1).

شكل (1)

أعداد المعاملات المخطط إنجازها والمنجزة فعلياً في وزارة العمل



الشكل من عمل الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (2)

ونلاحظ من الجدول (2) إن هناك فرق بين عدد المعاملات المنجزة فعلاً وعدد المرسلّة منها إلى المصارف والبالغ (13358) (*) والتي تراكمت في المنافذ يعود إلى تربيث وزارة المالية في تشرين الأول 2009.

أما الفرق بين عدد المعاملات المرسلّة إلى المصارف وعدد المنفّذة منها والبالغ (6712) (**) والتي تراكمت لدى المصارف يعود أيضاً إلى تربيث وزارة المالية في تشرين الأول 2009.

إن الفرق في أعداد المعاملات المنجزة والمعاملات التي تم صرف مبالغها للمواطنين من المصارف يعود إلى تلكّ المصارف وعدم وجود آلية عمل منظّمة بين المصارف ووزارة العمل، كذلك التوقيفات والتربيث من قبل إدارة المصارف وإمتاعها عن إستلام المعاملات، وتتضمن المعاملات المتبقية ما يأتي:

- 1- معاملات موجودة في المصارف لم تُصرف دفعاتها للمواطنين.
- 2- معاملات موجودة في منافذ وزارة العمل تم إرسالها إلى المصارف ولم تُستلم من قبلهم.
- 3- معاملات مُعادة من المصارف إلى دائرة العمل والتدريب المهني أو إلى أقسام العمل في المحافظات لعدم مراجعة المقترضين.
- 4- معاملات جاهزة لم تُرسل إلى المصارف بسبب توقف البرنامج.

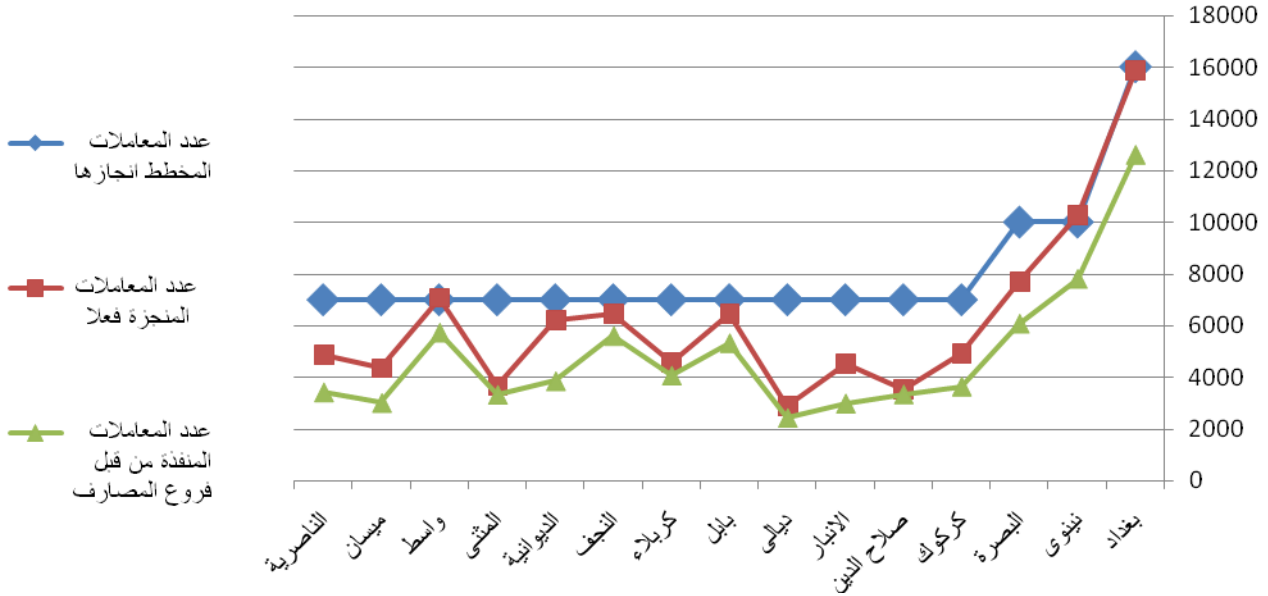
والشكل (2) يُبين أعداد المعاملات المخطط إنجازها والمنجزة فعلياً في المراكز والمصارف.

$$13358 = 80213 - 93571 (*)$$

$$6712 = 73501 - 80213 (**)$$

شكل (2)

أعداد المعاملات المخطط إنجازها والمنجزة فعلياً في المراكز والمصارف

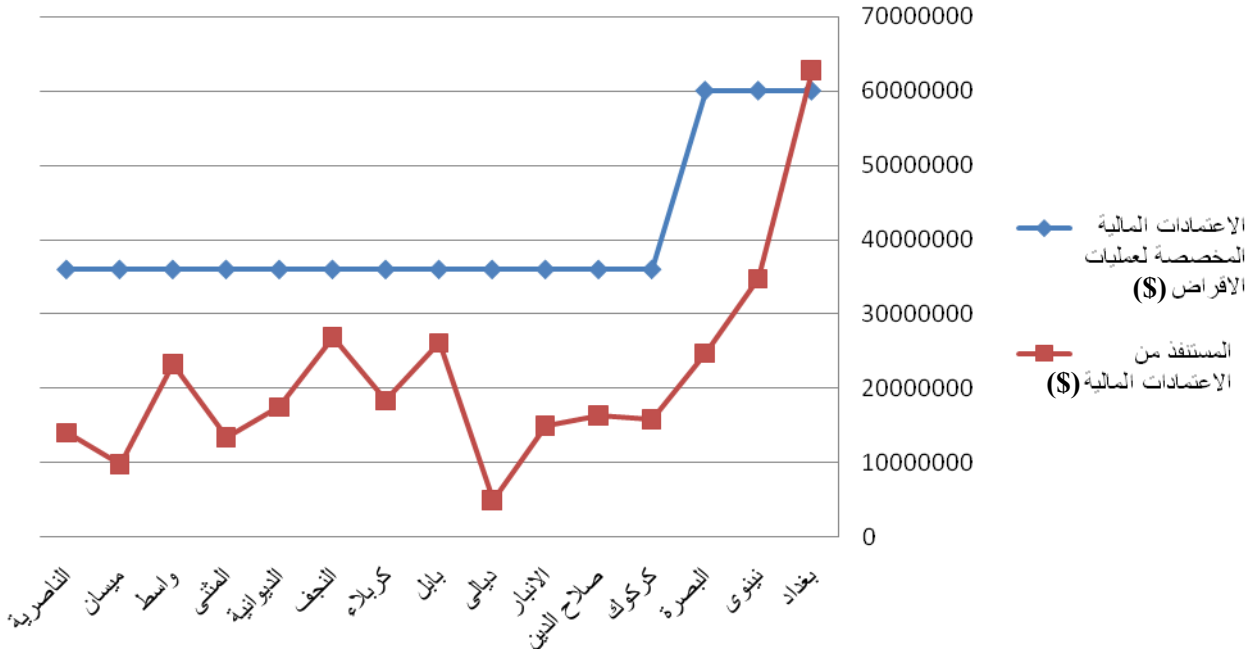


الشكل من عمل الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (2)

كما نلاحظ من الجدول (2) إن محافظة بغداد قد تجاوزت الإعتمادات المالية المخصصة لها والبالغة (60) مليون دولار والسبب يعود إلى عدم وجود متابعة سنوية للمبالغ المصروفة من قبل المصرف وأيضاً لضعف الارتباط بين وزارة العمل وإدارة المصارف حيث كل منهم يعمل بآلية تختلف عن الآخر، أما بقية المحافظات فنرى أنها لم تصل إلى مستوى قريب من الحد المخصص لها ويبيّن ذلك عدم إستغلال المبالغ المخصصة بالكامل، ويمكن توضيح ذلك بيانياً كما في الشكل (3).

شكل (3)

الإعتمادات المالية المخصصة لعمليات الإقراض والمستنفذ منها



الشكل من عمل الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (2)

ومن خلال البيانات المتوفرة في الجدول (2) يمكن القول أن وزارة العمل منحت (73501) قرض لتمويل المشاريع الصغيرة بقيمة إجمالية قدرها (322,273,817) دولار في كل المحافظات للمدة من عام 2007 ولغاية 2010/11/30 شملت مشاريع صناعية وزراعية وتجارية وخدمية، والجدول (3) يوضح أعداد القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة حسب صنف المشروع، كما يُبين الجدول (4) أعداد القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة حسب المستوى التعليمي للمقترض.

جدول (3)

أعداد القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة حسب صنف المشروع

ت	صنف المشروع	عدد معاملات القروض الممنوحة من المصارف		المجموع
		ذكور	إناث	
1	خدمي	25550	1986	27536
2	تجاري	17641	1208	18849
3	زراعي	10610	211	10821
4	صناعي	5615	522	6137
5	أخرى	8961	1197	10158
	المجموع	68377	5124	73501

المصدر: بيانات برنامج القروض الميسرة للفترة (2007-2010) في العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة العمل والتدريب المهني، قسم دعم المشاريع وخلق فرص العمل، بغداد، 2011.

جدول (4)

أعداد القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة حسب المستوى التعليمي للمقترض

ت	المستوى التعليمي	عدد معاملات القروض الممنوحة من المصارف		المجموع
		ذكور	إناث	
1	ماجستير	12	2	14
2	بكلوريوس	2496	332	2828
3	دبلوم عالي	185	41	226
4	دبلوم	2626	263	2889
5	اعدادية مهنية	44876	2437	47313
6	اعدادية	540	71	611
7	متوسطة	913	91	1004
8	ابتدائية	992	125	1117
9	يقرأ ويكتب	164	19	183
10	أُمي	15573	1743	17316
	المجموع	68377	5124	73501

المصدر: بيانات برنامج القروض الميسرة للفترة (2007-2010) في العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة العمل والتدريب المهني، قسم دعم المشاريع وخلق فرص العمل، بغداد، 2011.

عند تطبيق برنامج القروض المُيسّرة واجهت مجموعة من المشاكل والمعوقات تتمثل بالآتي:

1- الوضع الأمني غير المستقر في المراحل الأولى للتطبيق خلال العام 2007، ولّد صعوبات كثيرة في متابعة تنفيذ البعض من تلك المشاريع وقيام بعض المقترضين بتغيير مواقع مشاريعهم أو نوع النشاط دون علم دائرة العمل أو عدم تنفيذهم المشروع، لذلك تم إلغاء المشاريع المخالفة للضوابط.

2- نُفذ البرنامج لأول مرة في وزارة العمل ولا توجد خبرات سابقة.

3- ضخامة البرنامج وشموله على كافة المحافظات وإن الإجراءات المركزية تُتجز في مقر الوزارة.

4- المشاكل التي تواجه المقترض مع المصرف وخاصةً مشكلة إيجاد الكفيل الضامن، حيث أن مصرف الرافدين كان يطلب كفيلاً واحداً ومن الموظفين المستمرين بالخدمة عدا منتسبي وزارة الدفاع والداخلية والمتقاعدين، ومن ثم أصبح يطلب كفيلين ضامين، وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض دوائر الدولة لا تزود موظفيها بكتب تأييد لكفالة المقترض بحجة عدم الثقة.

5- لا توجد تخصيصات مالية إضافية للبرنامج لأغراض الزيارات والمتابعات أثناء وبعد الدوام الرسمي ولشراء الأجهزة والقرطاسية، وإن الصرف يتم من الميزانية الإعتيادية للدائرة.

6- إصدار تعليمات مفاجئة خارج الضوابط من جهات مشاركة مثل (المصارف، مجالس المحافظات، مجالس البلدية، التفيتش وغيرها) بعد بدء البرنامج وتعميم الضوابط والآليات وهذا يعيق عمل البرنامج.

7- تزيّث وزارة المالية في برنامج إقراض المواطنين عن طريق مصرف الرافدين في 2009/10/18 مما أدى إلى شكاوى الكثير من المقترضين الذين تم ترويج معاملاتهم ولم تصرف لهم الدفعة الأولى من القرض، وكثير منهم قُطعت عنهم إعانة شبكة الحماية الاجتماعية لشمولهم بالقرض.

8- إصدار توجيهات جديدة من مكتب المفتش العام بصدد إحالة المشاريع إلى ضريبة الدخل وغيرها من الإجراءات الرقابية والتي لم تُدرج عند بدء المشروع لتسهيل عمل المقترضين وهذا ما أثر سلباً على قيام العديد من المشاريع التي إستلم أصحابها الدفعة الأولى.

9- رفض بعض مجالس المحافظات والمجالس البلدية في التعاون والتصديق على إقامة المشاريع مما أخر البرنامج وأثر على أعداد المشاريع القائمة.

10- ظهور العديد من المقترضين ذوي المشاريع الوهمية.

11- وجود بعض المعاملات المزورة والتي تعود إلى مواطنين وهميين يحملون هويات مزورة.

12- وجود بعض المقترضين المخالفين للضوابط كأن يكون موظف في إحدى دوائر الدولة أو إقراض أكثر من شخص من عائلة واحدة ويحملون نفس البطاقة التموينية، إذ يشمل القرض فرد واحد من الأسرة حسب شروط البرنامج.

ومن مجمل ما تم عرضه عن البرنامج والذي يُطبّق للمرة الأولى في العراق، يمكن القول بأن البرنامج ناجح إلى حد ما على الرغم من بعض الإخفاقات هنا وهناك وتعود أسباب معظمها لما ورد ذكره في المشاكل والمعوقات.

ثانياً: برنامج تمويل المشاريع الصناعية

في عام 2007 قررت الحكومة العراقية تخصيص برنامج القروض المُيسّرة لدعم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وبشرت وزارة الصناعة والمعادن من خلال المديرية العامة للتنمية الصناعية بتنفيذ البرنامج بالتعاون مع مصرف الرشيد وإتحاد الصناعات العراقي، وشملت هذه القروض مشاريع صناعية كاملة التأسيس المسجلة في المديرية العامة للتنمية الصناعية وإتحاد الصناعات العراقي، وتضمن تطبيق البرنامج مرحلتين وكما يلي:

1- المرحلة الأولى (عام 2007):

تم تخصيص مبلغ (20) مليون دولار لإقراض المشاريع الصناعية في محافظة بغداد فقط، ويتراوح مبلغ القرض ما بين (5000-19000) دولار تُمنح حسب نوع وحاجة المشروع، ويتم تسديد مبلغ القرض خلال ثلاث سنوات وبفترة سماح أمدها سنة واحدة من تاريخ إستلام القرض، والقرض بدون فوائد ومضمون بموجودات المشروع.

في هذه المرحلة تم إقراض (1636) مشروع صناعي من أصل (8077) مشروع كامل التأسيس في محافظة بغداد وبمبلغ إجمالي قدره (19,998,000) دولار كما موضّح في الجدول (5) والذي يُبين عدد المشاريع التي حصلت على القروض ومبالغ القروض الممنوحة وفرص العمل المتوقعة لكل صناعة.

إن الهدف الأساسي لمنح هذه القروض هو خلق فرص عمل لتقليل نسبة البطالة وتشغيل أكبر عدد من الأيدي العاملة والعمل على تذليل الصعوبات التي تُعاني منها المشاريع الصناعية، وبموجب البيانات في الجدول (5) تُشير إلى أن عملية منح القروض ضمن المرحلة الأولى لسنة 2007 ساهمت بتوفير (17009) فرصة عمل.

2- المرحلة الثانية (عام 2008):

شملت هذه المرحلة كافة محافظات العراق (عدا إقليم كردستان) وبتخصيص مبلغ (40) مليون دولار لكل من محافظات بغداد والبصرة ونيوى و (24) مليون دولار لبقية المحافظات وبمبلغ إجمالي قدره (408) مليون دولار فقط قابلة للزيادة عند الحاجة، ويتراوح مبلغ القرض ما بين (8000-24000) دولار تُمنح حسب نوع وحاجة المشروع، ويتم تسديد مبلغ القرض خلال ثلاث سنوات وبفترة سماح أمدها سنة واحدة من تاريخ إستلام القرض، والقرض بدون فوائد ومضمون بكفالة موظف مستمر بالخدمة.

تم إقراض (5414) مشروع صناعي ضمن هذه المرحلة وبمبلغ إجمالي قدره (93,364,000) دولار وساهمت بتوفير (54118) فرصة عمل كما موضّح في الجدول (6).

إن عدد المشاريع المسجلة لدى المديرية العامة للتنمية الصناعية والمشمولة بالبرنامج يبلغ (15505) مشروع صناعي كامل التأسيس في كل المحافظات، لم يتقدم منها لطلب القرض سوى (6728) مشروع أي بنسبة إقبال بحدود (43%) تمت الموافقة على (5414)

طلب منها أي نسبة (80%) وبمبلغ (93,364,000) دولار من أصل المبلغ الإجمالي المخصص البالغ (408) مليون دولار أي بنسبة (23%) تقريباً، وهو مؤشر على انخفاض نسبة إقبال الصناعيين للاستفادة من البرنامج.

في هذا البرنامج واجه بعض المقترضين صعوبة في إيجاد الكفيل الضامن ومن الموظفين المستمرين بالخدمة كشرط من شروط الحصول على القرض، وإن عدد كبير من المشاريع المقترضة لم تستغل القرض للغرض الذي مُنح لأجله وهو تشغيل المشروع وإستقطاب أيدي عاملة لمعالجة مشكلة البطالة، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة منها:
أ- عدم كفاية مبلغ القرض.

ب- الإنقطاع المستمر للتيار الكهربائي عن المجمعات الصناعية وعدم توفر الخدمات الأساسية لها وصعوبة الحصول على المواد الأولية الأمر الذي يجعل كلفة الإنتاج عالية.

ج- عدم القدرة على منافسة البضائع المستوردة لتعطل العمل بتشريعات حماية المنتج الوطني وعدم ممارسة الأجهزة الرقابية لدورها في فحص ومتابعة البضائع المستوردة.

جدول (5)

المشاريع الصناعية التي حصلت على قروض في محافظة بغداد عام 2007

الصناعة	عدد المشاريع	مبالغ القروض الممنوحة (دولار)	فرص العمل المتحققة
غذائية	175	2557000	2058
نسيجية	453	4777000	4258
كيمياوية	244	3205000	1856
إنشائية	344	4597000	6237
معدنية	420	4862000	2600
المجموع	1636	19,998,000	17009

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن، المديرية العامة للتنمية الصناعية، قسم الحاسبة الالكترونية، بغداد.

جدول (6)

المشاريع الصناعية التي حصلت على قروض في محافظة بغداد والمحافظات الأخرى

عام 2008

ت	المحافظة	عدد المشاريع	مبالغ القروض الممنوحة (دولار)	فرص العمل المتحققة
1	بغداد	1239	20812000	12696
2	البصرة	787	12604000	4004
3	القادسية	115	2076000	2583
4	المثنى	220	3452000	2558
5	النجف الأشرف	701	11752000	4757
6	بابل	314	5412000	2834
7	الأنبار	370	7048000	2725
8	ديالى	222	4204000	2675
9	ذي قار	202	3092000	1489
10	صلاح الدين	106	1936000	1224
11	كربلاء المقدسة	223	4112000	3183
12	كركوك	109	2052000	823
13	ميسان	126	2568000	6672
14	نينوى	512	9216000	3415
15	واسط	168	3028000	2480
	المجموع	5414	93,364,000	54118

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن، المديرية العامة للتنمية الصناعية، قسم الحاسبة الالكترونية، بغداد.

ثالثاً: برنامج تمويل المشاريع الزراعية

في عام 2008 خصصت الحكومة العراقية مبلغ (500) مليون دولار لدعم القطاع الزراعي، ووضعت اللجنة العليا للمبادرة الزراعية محاور عدة للنهوض بالواقع الزراعي توزعت بين مياه الري والأراضي الزراعية والإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني ومحور الإقراض الزراعي.

ولتنفيذ آليات مبادرة الحكومة العراقية تم إستحداث صناديق الإقراض الزراعي المتخصص بمشاركة وزارة الزراعة العراقية والمصرف الزراعي العراقي.

إن هذا الدعم يشمل أيضاً تأهيل وتشغيل المشاريع القائمة والمتضررة جراء سوء الأوضاع الأمنية، وتم تحديد رسم الخدمة كبديل لمفهوم الفائدة بنسبة (2%) لسد بعض من النفقات الإدارية، وقد إتخذ مجلس إدارة الصناديق قراراً بتسهيل مهمة إيصال هذه القروض إلى المستهدفين بها، وتم تشكيل لجنة إقراض تابعة للمجلس حيث تم تحديد صلاحيات صرف مبالغ القروض إلى حد (50) مليون دينار وخوّل مدير عام المصرف الزراعي بصرف مبالغ القروض لحد (25) مليون دينار، وما زاد عن ذلك يكون من صلاحيات مجلس إدارة الصناديق.

وقررت وزارة الزراعة العراقية تسهيل إجراءات منح القروض من خلال التنسيق المستمر بين الوزارة والمصارف الزراعية فيما يتعلق بالإجراءات القانونية لمنح القروض الزراعية الصغيرة، وقررت الوزارة أيضاً رفع القروض الزراعية الصغيرة من (20) مليون دينار إلى (50) مليون دينار بعد أن تتم دراسة الجدوى الاقتصادية لكل مشروع وتوفير (5) موظفين للكفالة، وبعد إستلام المعاملات من طالبي القروض تقوم لجنة فنية في الوزارة بدراسة المشاريع المقدمة من جميع الجوانب كي تقرر ما إذا كانت مجدية اقتصادياً أو لا، وعند الموافقة على المشاريع سيتم تحديد قيمة القروض على ضوء ما يحتاجه المستفيد من تمويل لإنجاز المشروع، وتقوم اللجنة أيضاً بمتابعة خطط العمل في تلك المشاريع، ويتم تسديد هذه القروض بشكل أقساط مريحة خلال فترة زمنية قد تصل إلى (10) سنوات ويُعفى طالب القرض من التسديد خلال السنة الأولى من تنفيذ مشروعه.

أما الفئات المشمولة بقروض المبادرة الزراعية هم الفلاحين والمزارعين والمهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين والشركات الزراعية وجميع العاملين في القطاع الزراعي، وتُمنح القروض دون أية فائدة مصرفية وبنسب مساهمة تتراوح بين (80%-100%) من كلفة المشروع، وإن شمول العاملين في القطاع الزراعي بالقروض سيعمل على تهيئة فرص عمل مناسبة لهم من خلال إنشاء مشاريع زراعية وفتح عيادات بيطرية، الأمر الذي من شأنه أن يصب في دعم جهود القضاء على مشكلة البطالة في العراق.

ويُعد المصرف الزراعي التعاوني النافذة الإقراضية للمبادرة الزراعية التي أطلقتها الحكومة العراقية، وللمصرف أكثر من (80) فرعاً ومكتباً منتشرة في عموم أقاليم ونواحي ومدن البلاد.

إن إجمالي المبالغ المقررة لقروض الصناديق التخصصية التي تمت المصادقة عليها من قبل مجلس إدارة الصناديق التخصصية في إطار العمل بالمبادرة الزراعية بلغت (922.5) مليار دينار منذ إنطلاقها في 2008/8/1 ولغاية 2011/8/22، وإن مبالغ القروض الممنوحة توزعت على (56864) معاملة لستة صناديق تخصصية، وشملت هذه القروض صندوق الثروة الحيوانية الذي بلغت (152) مليار دينار، صندوق صغار الفلاحين (279.7) مليار دينار، صندوق المكننة ووسائل الري الحديثة (320.4) مليار دينار، صندوق تنمية النخيل (42.4) مليار دينار، صندوق المشاريع الاستراتيجية الكبرى (123.4) مليار دينار، وصندوق تنمية الاهوار (4.6) مليار دينار.

وإستطاعت هذه القروض أن تُعيد الحياة لكثير من مفاصل القطاع الزراعي بحكم إرتباطها وتأثيرها المباشر على الفلاحين والمزارعين، وظهر تأثير السياسة الإقراضية من خلال عودة المنتج الزراعي للظهور وبقوة في الأسواق المحلية بعد أن كانت المنتجات الزراعية المستوردة هي التي تلبي حاجات المستهلكين في الأسواق المحلية.

رابعاً: برنامج المصارف العراقية الخاصة

من أجل دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والتغلب على مشكلة الكفالات التي تطالبها المصارف الخاصة، ظهرت شركات خاصة تقوم بكفالة المشروع المقترض وضمان مبلغ التمويل المقترض ومن بينها الشركة العراقية للكفالات المصرفية والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

1- الشركة العراقية للكفالات المصرفية:

تأسست الشركة العراقية للكفالات المصرفية في آذار 2006 بمساعدة البنك المركزي العراقي ومشروعِيّ إزدهار وتجارة التابعين للوكالة الامريكية للتنمية الدولية، والشركة مملوكة من قبل (11) مصرفاً خاصاً حظيت بمساهمة مشروع إزدهار بتقديم نصف مليون دولار بهدف تنمية القطاع الخاص وإيجاد فرص عمل في العراق والممولة من الحكومة العراقية والوكالة الامريكية للتنمية الدولية، كما أن مشروع تجارة الذي حلّ مكان مشروع إزدهار يمدّ الشركات العراقية بالدعم الفني والمالي.

ويحدد هدف الشركة أساساً بدعم عملية الإقراض المصرفي (التجاري) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الضمان لجزء من القرض وتعزيز الفرص أمام المشاريع للوصول إلى مصادر التمويل الائتماني الرسمي بمشاركة المصارف العراقية الخاصة.

أما خدمات نظام القروض المضمونة فالحد الأقصى لنسبة الضمان تصل إلى (75%) من قيمة القرض المعتمد من المصرف المشارك، وتتراوح قيمة هذه القروض ما بين (5000-50000) دولار أو ما يعادلها بالعملة العراقية تُمنح حسب حاجة المشروع، وتبلغ مدة تسديد القرض خمس سنوات كحد أقصى وسنة بالحد الأدنى، ويكون نظام السداد بما يتفق مع التدفقات النقدية للمشروع، كما أن الشركة تفرض رسوم ضمان قدرها (2%) سنوياً على الجزء المضمون من القرض تُحتسب سنوياً على أساس الرصيد المتناقص.

وقد تم تعريف القروض التي تحتاجها المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النحو

التالي:

- المشاريع الناجحة التي يزيد عمرها عن سنتين.
 - تتم عملية التسديد لكل أنواع القروض بصورة شهرية.
 - يتعامل المقرض بشكل مباشر مع المصارف المشاركة.
 - يجب أن تحمل القروض سعر الفائدة السائد في السوق كما هو محدد من الشركة.
 - يجب أن يكون المشروع مُسجلاً في العراق لدى الجهة الرسمية ذات العلاقة.
- إن تأسيس شركة الكفالات لسنة 2006 منحت خلال ثلاث سنوات (1400) قرض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بقيمة إجمالية قدرها (26) مليار دينار ولكافة المحافظات، وشملت هذه القروض مجالات وأنشطة مختلفة.
- ويتركز نشاط الشركة أيضاً في التأكيد على بناء القدرات وزيادة حجم ضمانات القروض وإدارة المخاطر وزيادة عدد المصارف المساهمة والتركيز على برامج التدريب ودعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن دعم الإقراض المصرفي التجاري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فمن خلال ضمانات القروض يمكن تعزيز فرص الحصول على القروض وتعزيز عملية خلق الوظائف.

2- الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

في إطار المبادرات المحلية لدعم وتمويل المشاريع الصغيرة إنبثقت الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي حصلت على إجازة أولية لممارسة المهنة من البنك المركزي العراقي وتم تأسيسها بدعم مالي من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، وإن مشروع تجارة هو المشاور الفني للشركة، وتُعنَى الشركة بتوفير السيولة المالية للمشاريع الصغيرة والحصول على القروض من المصارف الخاصة، إضافةً إلى دعم استخدام الممارسات الحديثة للإئتمان والمعايير المصرفية الدولية في منح القروض لدعم وتطوير القطاع الخاص وتعزيز المبادرات الفردية.

أما الجهات المانحة فهي مصرف بغداد، مصرف آشور الدولي، مصرف البصرة الدولي للاستثمار، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار،

مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الشمال، مصرف سومر التجاري.

إن المصارف المساهمة قامت بتخصيص (34) فرعاً موزعة في (13) محافظة من أجل البدء ببرنامج الإقراض الخاص بالشركة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي شملت:

- المشاريع الناجحة التي يزيد عمرها عن سنتين والمسجلة في القطاع الرسمي والتي توفر فرص العمل.
- المشاريع التجارية والإنتاجية (المشاريع الصناعية والزراعية وورش العمل) وتلك التي تخدم القطاع الإنتاجي مثل تجهيز المواد وإنتاج المواد الوسيطة والنقل والتخزين....إلخ.
- المشاريع التي تتبع تعليمات مسك وتنظيم السجلات المحاسبية، والتي تتوفر لها سيولة نقدية و ضمانات ثانوية لسداد التزاماتها.

باشرت الشركة أعمالها في شهر حزيران 2009 بعد حصولها على مُنحة قدرها (6) ملايين دولار كرأسمال أساسي مُقدّم إلى تسعة مصارف عراقية خاصة مساهمة، والتي قامت بتوقيع إتفاقية عمل مع الشركة للمباشرة بإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفق نسبة فائدة منخفضة ومحددة ضمن الإتفاق لا تزيد عن (10%) سنوياً، وهذه النسبة تقل بحدود (30%) عن أسعار الفائدة السائدة في السوق المصرفية، ويتم تحديد سعر الفائدة بشكل دقيق بالإعتماد على حجم القرض وسعر الفائدة السائد لدى البنك المركزي العراقي وتستوفي الشركة رسوم إدارية تعادل (4%) من قيمة التخصيصات المدفوعة لكل مصرف والمتبقي من النسبة البالغ (6%) يعود إلى المصرف، وفي حال طلب المصرف ضمان القرض لدى الشركة العراقية للكفالات المصرفية فيتم إضافة رسم وقدره (2%) إلى الجزء المضمون من القرض والبالغ (75%) وبذلك يزيد إجمالي الكلفة بنسبة (1.5%) من مبلغ القرض، ويتراوح مبلغ القرض ما بين (6-300) مليون دينار تُمنح حسب حاجة المشروع، كما يمكن مشاركة المصارف في التمويل إذا كانت قيمة القرض أكثر من (30) مليون دينار يكون الحد الأدنى

لنسبة المشاركة (25%) من مبلغ القرض، أما إذا كانت قيمة القرض أكثر من (70) مليون دينار حينها يُساهم المصرف بحد أدنى (40%) من مبلغ القرض.

لقد إستطاعت المصارف المساهمة تمويل عدد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة حال إستلامها الدفعة الأولى من التخصيصات البالغة (3) ملايين دولار، حيث أصبح حجم المبالغ المقرضة بحدود (2.4) مليار دينار عراقي، وعند نهاية عام 2009 إستلمت الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الدفعة الثانية من المُنحة والبالغة (3) ملايين دولار من أصل (6) ملايين دولار وهو مبلغ المُنحة الكلي المُقدّم إلى الشركة بهدف تخصيصه إلى المصارف العراقية الخاصة، وقد حصل كل مصرف مُساهم على مبلغ التخصيص المحدد له بناءً على معايير التقييم التي أُقرّت من قبل الشركة ومدى كفاءة كل مصرف في تطبيق تلك المعايير.

وقد بلغ العدد الإجمالي للقروض الممنوحة (440) قرض والتي وفرت قرابة (539) وظيفة جديدة لسوق العمل حتى 2010/2/28، فليس هناك شروط محددة بشأن تحديد نوعية المشاريع للإقتراض، فمهمة الشركة الرئيسية دعم المشاريع الصغيرة القادرة على خلق وإيجاد فرص عمل جديدة.

خامساً: برنامج مقترح لتمويل المشاريع الصغيرة في العراق

يقترح الباحث بوضع برنامج متكامل لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة في العراق من خلال:

1- تأسيس صناديق ومؤسسات جديدة مخصصة للتمويل:

إنشاء صندوق بعنوان (الصندوق الوطني لتنمية المشاريع الصغيرة)، ويتم تمويل هذا الصندوق مباشرة من خلال تخصيص نسبة من إيرادات النفط وتضمن وزارة المالية إستمرارية وديمومة المساهمة في التمويل، ويهدف الصندوق إلى توفير الموارد المالية للمشاريع الصغيرة من خلال الآتي:

أ- تمويل نقدي مباشر على هيئة قروض مُيسّرة بدون فوائد (إئتمان نقدي).

ب- تمويل عيني بصيغة القيام بشراء مكائن أو معدات أو مستلزمات المشروع (إئتمان عيني).

2- إنشاء مؤسسات مساندة للتمويل، وتشمل:

أ- مكاتب الإئتمان: تتولى الإشراف على سير القروض الخاصة بالصندوق من خلال وجود ملفات تتضمن السيرة الائتمانية للمستفيدين للحد من تدوير القروض عن طريق التمويل المزدوج.

ب- مؤسسات التقييم: تعمل على دراسة وتقييم المشاريع الصغيرة وتقييم الملاءة المالية وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

ج- مؤسسات الضمان وشركات التأمين: مهمة هذه المؤسسات التأمين ضد المخاطر الناجمة عن تعثر إسترداد القروض.

د- مؤسسات التدريب: تقوم بتهيئة الكوادر العامة في إدارة القروض للصندوق الوطني مع تهيئة كوادر للعمل في المكاتب المساندة.

3- دور المصارف التجارية الحكومية:

تطوير وتفعيل دور المصارف التجارية الحكومية (مصرفي الرافدين والرشد) والمصارف المتخصصة في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة، علماً بأن دور المصارف المتخصصة وجد أساساً لخدمة خطط التنمية، ومن أجل تحقيق ذلك نقترح الآتي:

أ- تخصيص جزء من موارد هذه المصارف لإقراض المشاريع الصغيرة وبشكل مباشر.

ب- قيام هذه المصارف (بشراء سندات الصندوق المقترح) بنسبة معينة ومحددة بموجب قرار من البنك المركزي العراقي.

ج- العمل على إنشاء صناديق استثمار تلحق بهذه المصارف تطرح أسهماً من خلال الأسواق المالية من أجل توفير رؤوس أموال إضافية تُخصص لتمويل المشاريع الصغيرة.

4- دور المصارف الإسلامية:

من خلال وجود المصرف الإسلامي العراقي يمكن أن يعمل المصرف على زيادة دعمه وتوفير جزء من موارده لتمويل المشاريع الصغيرة من خلال إستتاده على مبدأ (لا ربا) وإستخدامه لعدة آليات (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الإستثمار، القرض الحسن)، وهذه الآليات قد يكون البعض منها مُلائماً جداً لتمويل المشاريع الصغيرة إستناداً إلى مبدأ تحريم الفائدة وخصوصاً (القرض الحسن والإجارة).

5- دور المنظمات غير الرسمية والنقابات والجمعيات والإتحادات الوطنية والإقليمية

وبرامج الأمم المتحدة:

- أ- التنسيق بين هذه المنظمات والصندوق الوطني للتنمية المخصص لإقراض المشاريع الصغيرة من خلال برمجة عمل وآلية التمويل المركزي.
 - ب- الإشراف المباشر والتنسيق لإعداد الكوادر والخبرات الفنية لتوجيه عمل هذه المنظمات نحو أولويات التمويل وبإشراف (الصندوق الوطني لتنمية المشاريع الصغيرة).
- وأثبتت التجارب إن تعدّد الجهات الإشرافية والنقابية يؤلّد العديد من المشاكل الإدارية لذا من الأفضل أن تتولى المسؤولية جهة إشرافية واحدة.

الإستنتاجات والتوصيات

الإستنتاجات :

1. تُشكّل المشاريع الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركاً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية، وتساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين وضع ميزان المدفوعات وإستخدام الموارد المحلية.
2. تتميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأهميتها الاجتماعية من خلال توفير فرص عمل لأعداد كبيرة من الأيدي العاملة، ولذلك هناك إهتمام كبير في العديد من الدول بهذه المشاريع وتحديداً في الدول النامية.
3. تتمتع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمرونة الكافية التي تمكنها من الإنتشار في مختلف المدن الريفية والحضرية بما يجعلها قادرة على التوسع وهذا يؤدي إلى التوازن الإقليمي والجغرافي للتنمية الاقتصادية.
4. إن دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال إتاحة التمويل يؤدي إلى المساهمة في نمو وتحسين هذه المشاريع في إطار تنمية القطاع الخاص، كما يساهم التمويل في قيام ونجاح وإستمرار هذه المشاريع، وهذا ينطبق على كل من الدول النامية والمتقدمة.
5. تساهم القروض التمويلية في دعم قدرات الأفراد العاطلين أو الباحثين عن العمل، للحصول ذاتياً على فرصة عمل تتناسب مع رغباتهم وإستعداداتهم ومؤهلاتهم من النواحي كافة بدلاً من الإعتماد على الوظيفة العامة التي توفرها الدولة.
6. إن منح القروض الصغيرة المُيسّرة هي جزء من النشاط التمويلي للقطاع العام الذي يهدف إلى تفعيل الإستثمار الصغير الذي لا يحتاج إلى كثافة رأسمالية عالية ويوفر فرص تشغيلية فاعلة للفئة المنتجة من المجتمع وخصوصاً لدى خريجي الجامعات والمعاهد وذوي المهن والحرف الذين يتمتعون بخبرات عملية جيدة ولا تتوفر لديهم القدرة على تمويل مشاريعهم الصغيرة الخاصة لتكوين مستوى جديد من التشغيل يساهم في تخفيض نسبة البطالة.

7. قدّمت العديد من المؤسسات الإقراضية في العراق قروضاً ومُنح مُيسّرة لشرائح إجتماعية كبيرة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لا تُغطّي الحاجة المتزايدة لهذا النوع من القروض الهادفة إلى تطوير الاقتصاد العراقي ومعالجة مشكلة البطالة.

التوصيات :

1. إنشاء صندوق لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مؤسسات ضمان مساندة للتمويل لضمان المخاطر الناجمة عن تعثر إسترداد القروض.
2. الإطلاع على تجارب الدول في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والإستفادة منها في تنمية هذه المشاريع في العراق.
3. تشجيع المصارف والمؤسسات المالية على التعامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويلها بشروط مُيسّرة من حيث أسعار فائدة مناسبة وفترة السماح والضمانات.
4. تطوير الآليات التي يعمل بها الجهاز المصرفي بما يسهل عملية إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
5. تعديل القوانين والتشريعات الخاصة بممارسة الأنشطة الاقتصادية بما يُعزز البيئة الإستثمارية والإنتاجية ويزيد من نجاح وإستمرارية عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
6. حماية منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورفع قدرتها التنافسية من خلال منح القروض المُيسّرة والإعفاءات الضريبية وتقييد الإستيرادات.
7. متابعة المستفيدين من القروض والتأكيد على مدى إلتزامهم في تمويل المشاريع وتشغيل الأيدي العاملة وتوفير الإنتاج.
8. إقامة مراكز حاضنة للأعمال تعمل على توفير المعلومات التجارية والفنية والمالية والتسويقية والإدارية اللازمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المصادر

1. بيانات برنامج القروض المُيسّرة للفترة (2007-2010) في العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة العمل والتدريب المهني، قسم دعم المشاريع وخلق فرص العمل، بغداد، 2011.
2. وزارة الصناعة والمعادن، المديرية العامة للتنمية الصناعية، قسم الحاسبة الالكترونية، بغداد.
3. قروض المبادرة الزراعية في العراق، المصرف الزراعي التعاوني، تقارير مختلفة، بغداد، 2011.
4. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي، تقارير المنشآت الصناعية الصغيرة لسنوات مختلفة، بغداد.
5. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الاجتماعي، نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2003، بغداد، مايس 2004.
6. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الاجتماعي، نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2004، بغداد، كانون الاول 2004.
7. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2005، بغداد، كانون الاول 2005.
8. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2006، بغداد، تموز 2007.
9. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2008، بغداد، نيسان 2009.

10. الموقع الالكتروني للشركة العراقية للكفالات المصرفية www.icbg-iq.com

11. الموقع الالكتروني للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

www.icfsme.com

المستخلص

إن التمويل يُعد مشكلة رئيسية تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة والذي يرتبط خاصةً في الدول النامية، وذلك بسبب ضعف القطاع المالي والمصرفي ومحدودية خدماته. تمثل هذا النوع من المشاريع كارتفاع أسعار الفائدة وعدم الاستفادة من التسهيلات الائتمانية وتعدد شروط الحصول على القروض بسبب عدم إمتلاكها للضمان العيني الذي يتعين تقديمه مقابل القرض وإرتفاع درجة المخاطرة لدى هذه المشاريع وعدم قدرتها على طرح أسهم وسندات في السوق المالية بسبب شروط الدخول المطلوبة للبورصة والتي لا تتوفر إلا في المشاريع الكبيرة، فضلاً عن قصور الوعي المصرفي لدى صغار الصناع والتجار مما يجعلهم أكثر تردداً في التعامل مع المصارف لعدم معرفتهم بأنظمتها، ويضطر الكثير منهم إلى الإقتراض من المُرابين أو الوسطاء بأسعار فائدة مرتفعة وبالتالي زيادة أعباء التمويل. وأصبحت الحاجة إلى تنمية خيارات وبدائل تمويلية لأصحاب هذه المشاريع أمراً ضرورياً وهاماً لتمكينهم من التغلب على هذه المعوقات من أجل تحقيق تنمية وتطوير هذا القطاع الحيوي ليساهم بفاعلية الإنعاش الاقتصادي مثلما حدث في البلدان المتقدمة.

Abstract

The Financing is the major problem facing small and medium projects, which is associated especially in developing countries, because of weak financial and banking sector and the limited services for this kind of projects such as high interest rates and lack of access to credit facilities and the complexity of the conditions for access to credit because it does not have to ensure in – kind to be submitted against the loan and the high degree of risk in these projects and their inability to put stocks and bonds in the financial market because of the conditions required entry of the stock Exchange, which just do not get only in large projects, in addition to the lack of banking awareness among small manufacturers and traders, making them more reluctant to deal with for lack of knowledge of its laws, and many of them having to borrow from lenders or brokers at high interest rates and thus increase the burden of financing.

Hence the need to develop financing options and alternatives to the owners of these projects are necessary and important to enable them to overcome these obstacles in order to achieve the development and evolution of this vital sector to effectively contribute to economic recovery as happened in developed countries.